الأمم المتحدة

A/68/309

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

تقرير الأمين العام

موجز

عقدُ الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) يتيح فرصة فريدة تأتي في الوقت المناسب لكي تجتمع كل الجهات صاحبة المصلحة حول منبر مشترك لاتخاذ مزيد من الخطوات من أجل دفع العالم بفعالية نحو توفير الطاقة المستدامة للجميع. وقد بدأت الجهات صاحبة المصلحة العمل مع الأمم المتحدة من أجل وضع خطة عمل عالمية أكثر تنسيقا تتضمن أنشطة يكمل كلٌّ منها الآخر، وتتحقق فيها أوجه التآزر التي ستساعد على المضي قدما بالأهداف العامة المتعلقة بتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وسوف تركز البرامج المتصلة بعقد الأمم المتحدة أيضا على أوجه التآزر التي يمكن تحقيقها نتيجة للصلة المتينة القائمة بين الطاقة وغيرها من عوامل التنمية، بما في ذلك المياه والغذاء والصحة والتعليم والمسائل الجنسانية وتلك المتعلقة بالفقر.

* A/68/150.

130913 130913 13-42537 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الطاقة والتنمية المستدامة ٣

ثالثا – حفز التغيير ٥

رابعا – صوب وضع إطار للعمل ١٠

خامسا – مساهمات الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ١٣

أولا – مقدمة

١ – سلمت الجمعيةُ العامة، في قرارها ٦٥/١٥١، بأن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة معقولة في البلدان النامية أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، فقررت إعلان عام ٢٠١٢ سنة دولية للطاقة المستدامة للجميع. وفي تلك السنة، اضطلعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بمبادرات عديدة لتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة وخدمات الطاقة واستخدام تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة.

٢ – وإذ أكدت الجمعية العامة ضرورة اتباع نهج متسق متكامل إزاء مسائل الطاقة وتعزيز أوجه التآزر بين جميع جوانب خطة الطاقة العالمية للتنمية المستدامة، قررت الجمعية في قرارها ٦٧/٢١٥ أن تعلن الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقدُ الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، على أن يجرى الترويج له من خلال جميع مصادر الطاقة، مع مراعاة أحكام مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠. وفي القرار نفسه، دعت الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن عقد الأمم المتحدة.

ثانيا – الطاقة والتنمية المستدامة

٣ – ثمة رباطٌ وثيق بين الطاقة وأغلب التحديات العالمية. فقد كان الوصول إلى مصادر الطاقة محركا رئيسيا للتنمية في البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة. والطاقة تيسر القضاء على الفقر، وزيادة الإنتاج الغذائي، وتوفير المياه النظيفة، وتحسين الصحة العامة، وتعزيز التعليم، ومعالجة مسألة تغير المناخ، وإيجاد الفرص الاقتصادية، وتمكين الشباب والمرأة. وعلى الرغم من أن واضعي الأهداف الإنمائية للألفية لم يفردوا فيها مكانا لهدف محدد يتعلق بالطاقة، من المسلم به على نطاق واسع أن الطاقةَ شرطٌ مسبق لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، على النحو الذي أكدته مناقشات دولية عديدة منها ما دار في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٤ – ومع ذلك، فإن ١,٣ بليون نسمة، أي ما يقارب واحدا من بين كل خمسة أشخاص في العالم، لا يزالون محرومين من الكهرباء. ولا يزال ٤٥ في المائة من سكان العالم – أي ٣,٢ بليون نسمة – يعتمدون على الخشب أو الفحم النباتي أو النفايات الحيوانية أو مخلفات المحاصيل أو غير ذلك من أنواع الوقود الصلب لطهي طعامهم وتدفئة منازلهم. وتعاني الفئات ”المفتقرة إلى الطاقة“ من العواقب الصحية الناجمة عن الاحتراق غير الكافي لأنواع الوقود

الصلب في المباني القليلة التهوية، وهو ما يتسبب في وفاة ما يقرب من أربعة ملايين نسمة في السنة، معظمهم من النساء والأطفال[1]، فضلا عن الآثار الاقتصادية المترتبة على عدم كفاية الطاقة للأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل وللخدمات الأساسية الأخرى من قبيل الصحة والتعليم. ويُذكر على وجه الخصوص أن النساء والفتيات هن اللائي يتضررن من ذلك بشكل غير متناسب.

٥ - وتختلف التحديات حيثما كانت خدمات الإمداد بالطاقة الحديثة وفيرة. فانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري تسهم في التغيرات الطارئة على مناخ الأرض، وهو ما يلحق الضرر بالذين يرتبط بقاؤهم ببقاء النظم الطبيعية لكوكب الأرض. ويهدد تغير المناخ الأمن الغذائي وأمن المياه لمئات الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم، ويقوض أهم أسس الاستقرار على الصعد المحلية والوطنية والعالمية. وتزداد شدة التنافس على الموارد الشحيحة، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات القديمة ونشوب نزاعات جديدة. وبتدهور الأراضي تندثر الغابات ويرتفع مستوى سطح البحر، وقد تفضي حركة انتقال الأشخاص النازحين من ديارهم بسبب التغير البيئي إلى إعادة رسم ملامح الجغرافيا البشرية لكوكبنا.

٦ - ولعل الانتقال إلى نظم الطاقة المستدامة يوفر إحدى أكبر الفرص الاقتصادية العالمية في القرن الحادي والعشرين، وهو ما يتسم بأهمية خاصة في وقت تتطلع فيه البلدان إلى تحسين الأداء الاقتصادي، وإيجاد الوظائف المستدامة، وتوفير فرص العمل. وعلى الرغم من إحراز تقدم هائل، لا تزال هناك عقبات أمام النهوض بحلول الطاقة المستدامة، ولا سيما بالنظر إلى الحاجة إلى إحداث تغيير هائل في وتيرة ونطاق العمل الرامي إلى التصدي لهذه المسألة على أرض الواقع. ومن الضروري اتخاذ إجراءات في مجالات عدة بدءا من الشؤون المالية وحتى تطوير التكنولوجيا والابتكار السياساتي والتنظيمي وتحسين نماذج تصريف الأعمال وهياكل الإدارة.

الحاجة إلى تحول عالمي في نظم الطاقة

٧ - ثمة حاجة إلى تحول عالمي في طريقة إنتاج واستهلاك الطاقة بحيث تتوافر الطاقة المستدامة للجميع، وتتسنى مواكبة النمو السريع في الطلب على الطاقة، لا سيما في العديد من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة، وتُقلَّل الآثار السلبية الناشئة عن تغير المناخ. وتحتل

(١) انظر: Stephen S. Lim and others, “A comparative risk assessment of burden of disease and injury attributable to 67 risk factors and risk factor clusters in 21 regions, 1990-2010: a systematic analysis for the Global Burden of Disease Study 2010”, *The Lancet*, vol. 380, issue 9859 (15 December 2012).

خدمات الطاقة الحديثة مكانة في صميم الجهود العالمية الرامية إلى إحداث نقلة نوعية نحو الاقتصادات الخضراء، والقضاء على الفقر، ثم تحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف.

٨ - وتتوقف الأهداف التي يتعين تحقيقها لتعزيز رفاه الإنسان على التقدم الذي يحرزه التحول العالمي في نظم الطاقة. ولن تكون المجتمعات في جميع أنحاء العالم قادرةً على النهوض بأهداف التنمية المستدامة ما لم تنفَّذ تغييرات هائلة في طريقةِ إنتاج الطاقة واستخدامها، وما لم تُتخَذ تدابير لتأمين إمكانية الوصول إلى نظم الطاقة النظيفة الحديثة والمستدامة بتكلفة ميسورة.

٩ - وثمة حاجة إلى استثمارات غير مسبوقة للدفع بعجلة ابتكار وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا وتسويقها. ومن الضروري أن تتعاون الأطراف وتُتخذ الإجراءات على نطاق واسع من أجل تحقيق زيادة كبيرة في مساهمة هذه التكنولوجيات في نُظُم الطاقة في العالم وكفالة تقديم خدمات الطاقة الحديثة للجميع.

ثالثا - حفز التغيير

١٠ - يجري الحوار العالمي بشأن الطاقة والتنمية المستدامة على قدم وساق بالفعل. وفي العديد من المحافل، بما في ذلك الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، شهدت السنوات العديدة الماضية اعترافا متزايدا بأن الطاقة عنصر أساسي في كل ما نقوم به تقريبا وتأكيدا متكررا لذلك.

١١ - والزخم آخذٌ في التزايد. ففي مناطق مثل أفريقيا، وفي بلدان عديدة منها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الجزرية الصغيرة النامية انضمت إليها في الآونة الأخيرة الدول الأعضاء في منتدى وزراء الطاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اعتمد توفيرُ الطاقة المستدامة للجميع بوصفه أولوية سياسية من خلال إعلانات والتزامات صريحة بالتحرك نحو تحقيق ذلك. كما تَقدّم مئاتٌ من القادة في بلدان أخرى، من أوساط الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، بالتزامات ملموسة في هذا الصدد.

١٢ - وشكل ممثلو الدول الأعضاء المهتمة بقضايا الطاقة مجموعةَ أصدقاء الطاقة المستدامة للجميع، وهي مجموعة غير رسمية تضم حوالي ٣٠ ممثلا دائما لدى الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك من أجل تعزيز فعالية الحوار بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة.

١٣ - واستجابة للنداء الملّح إلى اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالطاقة، اعتمد الأمين العام عدداً من الخطوات، بما في ذلك إنشاء الفريق الاستشاري المعني بالطاقة وتغير المناخ في عام ٢٠٠٩ وإطلاق مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع في عام ٢٠١١.

١٤ - وعلى نطاق أوسع، شكل الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي اعترف بأهمية الطاقة في تلك الخطة. وأدت منظومة الأمم المتحدة أيضا دورا قياديا في تنظيم مشاورات مواضيعية بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة تُعقَد على الصعيد العالمي دعماً للمناقشات المتعلقة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥. ودعت المشاورات المعقودة عن الطاقة إلى جعل توفير الطاقة المستدامة للجميع هدفا عالميا يرجى اعتماده، بالإضافة إلى إنشاء شبكة عالمية معنية بتوفير الطاقة المستدامة للجميع من أجل المساعدة على مواصلة الحوار مع شتى الجهات صاحبة المصلحة بشأن المسائل المتعلقة بالطاقة.

السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

١٥ - في عام ٢٠١٠ اعترفت الجمعية العامة بأهمية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الميسورة التكلفة في البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، فأعلنت عام ٢٠١٢ سنة دولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وفي القرار ١٥١/٦٥، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن ينظم وينسق، بالتشاور مع الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، الأنشطة التي سيضطلع بها خلال السنة الدولية، وشجعت جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة على الاستفادة من السنة الدولية في زيادة الوعي بأهمية معالجة قضايا الطاقة، بما في ذلك توفير خدمات الطاقة الحديثة للجميع والحصول على الطاقة بتكلفة معقولة والكفاءة في استخدام الطاقة واستدامة مصادر الطاقة واستعمالاتها، وفي تعزيز العمل على الصُعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

١٦ - وبناء على ذلك، نُظم عدد من المناسبات العالمية والإقليمية، وأُطلقت مبادراتٌ من أجل زيادة الوعي بهذه المسائل[٢]. وكان الاحتفال بالسنة الدولية ناجحا للغاية. فقد نبه العالَمَ بأسره إلى أهمية تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، ووضع المسألة في صدارة برامج عمل صناع القرار على الصعيدين الوطني والدولي. وقد نتجت عنه، علاوة على ذلك، التزامات لم يسبق لها مثيل باتخاذ إجراءات تَعِدُ بتحقيق تقدم على مسار التوصل إلى حلول طويلة الأجل للمسائل الحرجة المتعلقة بالطاقة. وكانت السنة الدولية أيضا بمثابة منطلق لإقامة شراكات بين الحكومات والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى. ووفرت منبرا فعالاً لتبادل الخبرات والممارسات السليمة من أجل بناء قطاعات الطاقة الوطنية على نحو أشمل لتحسين سبل الحصول على الطاقة المستدامة.

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية، انظر الوثيقة A/67/314.

مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع

١٧ - في عام ٢٠١١، أطلق الأمين العام مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، التي تسعى إلى تحديد الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها جميع الجهات صاحبة المصلحة وإلى حشدها دعما لإحداث تحول عالمي هام في نظم الطاقة. وتهدف هذه المبادرة إلى توفير الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة؛ (ب) مضاعفة معدل التحسن في كفاءة استخدام الطاقة؛ (ج) مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في المنظومة العالمية للطاقة[٣].

١٨ - ولتوجيه أعمال مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، عين الأمين العام فريقا رفيع المستوى يتألف من قادة مرموقين من جميع أنحاء العالم. وقام الفريق الرفيع المستوى المعني بتوفير الطاقة المستدامة للجميع بإعداد برنامج عالمي للعمل (A/67/175) خلال عام ٢٠١٢، وضع فيه استراتيجية ملموسة لإشراك جميع الجهات الفاعلة من مختلف قطاعات المجتمع. ويهدف البرنامج أيضا إلى مساعدة البلدان وأصحاب المصلحة على تحديد مساراتهم نحو توفير الطاقة المستدامة للجميع، على أساس الخيارات التكنولوجية الملائمة لظروفهم الوطنية والمحلية الخاصة.

١٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نشر الفريق تقريرا يوجز الأعمال التي اضطلع بها (انظر A/67/551)، وعين الأمين العام ممثلا خاصا معنيا بالطاقة المستدامة للجميع ورئيسا تنفيذياً لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع. وعلاوة على ذلك، شُكل مجلسٌ استشاري للمبادرة، يشترك في رئاسته الأمينُ العام ورئيس البنك الدولي. ويقوم الآن هيكلٌ ثلاثي المستويات بتوجيه ودعم تنفيذ المبادرة والإشراف عليه. وهو يشمل المجلس الاستشاري، إضافة إلى لجنة تنفيذية وفريق للتيسير على الصعيد العالمي. ويجري أيضا إنشاء مراكز إقليمية ومواضيعية لتقديم المزيد من الدعم للعمل اللازم إنجازه. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ إطار التتبع العالمي، وهو مبادرة مشتركة بين البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة و ١٥ منظمة دولية أخرى الهدف منها وضع بيانات معيارية عن الطاقة لكفالة المساءلة والشفافية.

٢٠ - وقد نجحت المبادرة في تحفيز التزاماتٍ هامة بتوفير الطاقة المستدامة من جانب الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وأقامت أكثر من ٧٠ دولة نامية شراكات مع المبادرة، في حين أعلنت

(٣) الأمم المتحدة: الطاقة المستدامة للجميع، بيان الرؤية الذي قدمه بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة (نيويورك، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).

البلدان المتقدمة النمو وجهات المجتمع المدني وأوساط الأعمال التجارية عن تعهدات بما قيمته عشرات البلايين من الدولارات.

٢١ - وحظيت مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع أيضا بتأييد المؤتمر الوزاري العالمي للطاقة النظيفة. وتبلغ حصص الحكوماتِ المشاركة أكثر من ٧٥ في المائة من الاستهلاك العالمي للطاقة، و ٨٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، و ٩٠ في المائة من الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٢٢ - في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الصادرة بعنوان ”المستقبل الذي نصبو إليه“، والتي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٢٨٨/٦٦، سلّم رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى بأن ”للطاقة دورا بالغ الأهمية في عملية التنمية، حيث إن الحصول على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة يسهم في القضاء على الفقر وإنقاذ الأرواح وتحسين الصحة ويساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية“.

٢٣ - وكذلك شدد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى على ضرورة التصدي للتحدي المتمثل في توفير خدمات الطاقة الحديثة المستدامة للجميع، ولا سيما الفقراء الذين ليس بمقدورهم تحمل تكاليف هذه الخدمات حتى ولو كانت متوافرة. وشددوا كذلك على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين هذه الحالة بطرق منها حشد ما يكفي من الموارد المالية، بهدف توفير تلك الخدمات في البلدان النامية بصورة يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها تكون سليمة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وبيئيا.

٢٤ - وسلّموا إضافةً إلى ذلك بأن تحسينَ كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الحصة المستخدمة من تكنولوجيا الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الأنظف والفعالة من حيث الطاقة أمران مهمان لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك التصدي لتغير المناخ. وتشمل الالتزامات المعلنة في المؤتمر (انظر A/67/551) ما يلي:

(أ) يعمل أكثر من ٧٠ بلدا ناميا الآن مع المبادرة، وعدد البلدان المشارِكة في ازدياد؛

(ب) تعهد القطاع الخاص والمستثمرون بتقديم أكثر من ٥٠ بليون دولار دعماً لأهداف المبادرة؛

(ج) تعهدت مصارف التنمية المتعددة الأطراف في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بتقديم عشرات البلايين من الدولارات؛

(د) تم تحفيز مئات من الإجراءات والالتزامات لدعم الأهداف الأساسية الثلاثة؛

(هـ) ستكفل الالتزامات بدعم سبل الحصول على الطاقة تمكينَ أكثر من بليون نسمة من الوصول إلى الطاقة الحديثة خلال مدة تنفيذ المبادرة؛

(و) تجري إقامة شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص في مجالات النقل وكفاءة استخدام الطاقة والطهي باستخدام الطاقة الشمسية والتمويل وإتاحة الطاقة للفقراء.

الطاقة وإطار التنمية فيما بعد عام ٢٠١٥

٢٥ - قدم الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مدخلاتٍ أولية في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/67/634)، عرض فيها موجزا للردود الواردة من ٦٣ دولة من الدول الأعضاء على استبيان طُلب إليها فيه تحديد المجالات ذات الأولوية لغرض وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وقد جاء موضوع الطاقة ضمن الأولويات الرئيسية الثلاث. وتعكس نتائج هذه الممارسة الأهمية القصوى التي توليها الدول الأعضاء لمسألة الطاقة.

٢٦ - وقادت مجموعةُ الأمم المتحدة الإنمائية، في أواخر عام ٢٠١٢ وأوائل عام ٢٠١٣، جهودا ترمي إلى حفز ”نقاش عالمي“ بشأن إطار جديد للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥ وذلك من خلال اجتماعات متوالية تتألف من أكثر من ٨٠ مشاورة وطنية و ١١ مشاورة مواضيعية عالمية. وكان الغرض من هذه الجهود حفز المناقشات مع جميع الجهات صاحبة المصلحة وتشجيع تبادل الخبرات المكتسبة من المبادرات الحالية وتقاسم رؤية مشتركة بشأن الإجراءات اللازمة. وكانت الطاقةُ موضوعَ مشاورةٍ من المشاورات المواضيعية الرئيسية الإحدى عشرة.

٢٧ - وكان هدفُ المشاورةِ التي عُقدت بشأن الطاقة تيسيرَ إجراء حوار مفتوح على الصعيد العالمي مع جميع الجهات صاحبة المصلحة بشأن ضرورة إدماج الطاقة في الإطار العالمي للتنمية فيما بعد عام ٢٠١٥. وتناولت المشاوراتُ طائفة واسعة من المسائل ذات الأولوية في إطار المجالات الأربعة التالية الحاسمة الأهمية: توفير خدمات الطاقة الحديثة للجميع، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، والصلة بين الطاقة والتنمية. وقد اتجه التركيز في المناقشات التي تناولت هذه الصلة إلى سبل تعزيز حلول الطاقة المتكاملة التي يمكن أن تحقق عائدات إنمائية متضاعفة، لا سيما في مجالات الفقر والمياه والأمن الغذائي والمسائل الجنسانية والصحة والتعليم والاستدامة البيئية.

٢٨ - ويضاف إلى ذلك أن الفريقَ الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي أنشأه الأمين العام أوصى بشدة بإدماج الطاقة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وأورد الفريقُ الرفيع المستوى في تقريره النهائي على سبيل التوضيح هدفاً عالميا من أهداف التنمية المستدامة مخصصا للطاقة.

رابعا - صوب وضع إطار للعمل

٢٩ - في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، عقدت الدول الأعضاء العزمَ على ''العمل من أجل أن يكون توفير الطاقة المستدامة للجميع واقعا ملموسا والمساعدة من خلال ذلك في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار على الصعيد العالمي''. وبإعلان الجمعية العامة الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ عقداً للأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، سنحت لجميع الجهات صاحبة المصلحة فرصة فريدة تأتي في الوقت المناسب للالتفاف حول منبر مشترك لاتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل دفع العالم بفعالية نحو توفير الطاقة المستدامة للجميع.

٣٠ - وفي حين يركز هذا التقرير الأول المعدّ عن عقد الأمم المتحدة على الأنشطة القائمة والخطط التي تزمع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية تنفيذها في المستقبل القريب، فإن برنامجا متكاملا يجري إعداده لتناول الإجراءات على المدى الطويل. وقد بدأت الجهات صاحبة المصلحة العملَ مع الأمم المتحدة من أجل وضع خطة عمل عالمية أكثر تنسيقا تتضمن أنشطة يكمل كل منها الآخر، وتتحقق فيها أوجه التآزر التي ستساعد على المضي قدما بالأهداف العامة المتعلقة بتوفير الطاقة المستدامة للجميع.

٣١ - ولمساعدة الجهات صاحبة المصلحة في هذا المسعى، سيكون الممثل الخاص للأمين العام المعني بتوفير الطاقة المستدامة للجميع مسؤولا عن التنسيق والتنظيم العام لأنشطة عقد الأمم المتحدة، بدعم من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والشركاء في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع وبالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأمر.

٣٢ - وسيحدد برنامجُ العمل العالمي المتعلق بمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع مسارا للمضي قدما بأهداف المبادرة من خلال وضعِ نقاط انطلاق محددة تعتمدها جميع الجهات صاحبة المصلحة في عملها، وعن طريق الربط بين الجهود الفردية والوطنية والإقليمية والعالمية المبذولة من أجل تحقيق أهداف محددة في مجال الطاقة. وستكون الأمم المتحدة بمثابة ملتقى تجتمع فيه الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء،

حيث يتسنى لها الحصول على التزامات طموحة، وتعزيز شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الاستثمارات الكبيرة اللازمة لإدخال التغييرات التحولية الضرورية على نظم الطاقة في العالم[٤].

٣٣ - ومجالات العمل الإحدى عشرة والفرص العالية الأثر، التي حددها بالفعل برنامج العمل العالمي لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع (SE4All)، توفر إطارا لتنظيم الجهود التعاونية في جميع القطاعات ذات الصلة ولدفع التقدم وحفز التغيير.

٣٤ - وسوف يركز برنامج عقد الأمم المتحدة على أوجه التآزر التي يمكن تحقيقها نتيجة للصلة المتينة القائمة بين الطاقة وغيرها من عوامل التنمية، بما في ذلك المياه والغذاء والصحة والتعليم والمسائل الجنسانية وتلك المتعلقة بالفقر. وسوف يعزز العقد أيضا المزيد من خيارات الطاقة المستدامة في البلدان الصناعية تمشيا مع الطابع العالمي لتحديات الطاقة.

٣٥ - وسوف يكون الدعم على الصعيد العالمي ضروريا لتعزيز التعريف بأفضل الممارسات والدروس المستفادة من التجارب المكتسبة في جميع أنحاء العالم ونشرها. واستجابة لطلب الجمعية العامة تعزيز المساءلة وبغية توثيق التقدم المحرز، وُضع إطارٌ للتتبع العالمي لتحديد البيانات المعيارية والوسائل الكفيلة بتسجيل التقدم المحقق في مجالات توفير الطاقة وكفاءة استخدامها ومصادرها المتجددة. وينبغي أيضا تخطيط الأنشطة للتمكين من تتبع التغييرات والتقدم المحرز ومعدل تنفيذ البرامج التي تدعم العقد. ومبادرةُ إطار التتبع العالمي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تيسير رصد التقدم.

٣٦ - وبناء على المساهمات المقدمة لإدماجها في هذا التقرير، ستكون الأنشطة المضطلع بها دعما لعقد الأمم المتحدة التي تشارك فيها شتى الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وسائر الجهات المعنية، أنشطة ضرورية أيضا لكفالة إحراز التقدم الفعال نحو تحقيق الأهداف المحددة.

٣٧ - وكانت الجمعيةُ العامة قد دعت الأمين العام في قرارها ٦٧/٢١٥ إلى إعداد تقرير عن عقد الأمم المتحدة يُقدَّم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين. وسيجري إعداد هذا التقرير تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام المعين حديثا وعلى أساس نصف سنوي، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأمر واستنادا إلى جملة أمور منها مدخلات إطار التتبع العالمي التي تُعدّ بالتعاون مع عدة مؤسسات وبقيادة البنك الدولي والوكالة الدولية للطاقة. وستعقد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة اجتماعات

(٤) United Nations, *Sustainable Energy for All: A Global Action Agenda* (New York, April 2012).

سنوية، وستستفيد من المشاورات الإقليمية التي تشارك فيها الجهات صاحبة المصلحة وتُعقد بالتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وسوف تسهم هذه المشاورات في تبادل المعارف والدروس المستفادة، وفي تحقيق تقدم في مجال التنفيذ.

٣٨ - وينبغي للجهود المبذولة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية في إطار عقد الأمم المتحدة أن تيسر تحقيق النواتج الإيجابية التالية:

(أ) حفز اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل تحويل نظم الطاقة في العالم نحو استخدام منصف ومستدام في المستقبل: ينبغي أن تكون كل الجهات صاحبة المصلحة قدوة يُحتذى بها، فتحدد بنفسها أهدافها وغاياتها في مجال الطاقة والصلة بينها وبين غيرها من عوامل التنمية؛ وتضع سياسات استباقية وأطرا تنظيمية وحوافز تشجع الابتكار والاستثمار؛ وتيسر بناء هياكل الأسواق اللازمة لتقديم الحلول والخدمات المستدامة على مر الزمن في مجال الطاقة؛ وتتوسع توسعا هائلا في اعتماد الحلول المعتمدة على نهج البدء من القاعدة؛ وتزيد من أنشطة بناء القدرات؛ وتشجع إقامة الشراكات؛ وتعزز البحوث والتطوير؛ وتنشر المعلومات عن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية لتحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات في نظم الطاقة في العالم: تقدر الوكالة الدولية للطاقة أنه يلزم ما يقرب من تريليون دولار تُقدم في شكل استثمارات تراكمية من أجل تحقيق هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠[٥]. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الاستثمار المكثف في مجالي الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة من أجل بلوغ الأهداف العالمية المتعلقة بالطاقة في إطار مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع؛

(ج) حفز الاستثمار عموما في نظم الطاقة في العالم: سيكون للشراكات بين القطاعين العام والخاص دور رئيسي في تعبئة الاستثمارات الضخمة اللازمة للتحول الشامل في نظم الطاقة. ولا سبيل إلى الاستغناء عن استثمارات القطاع العام إذ سيتعين الاستفادة منها لاجتذاب الاستثمار الخاص المطلوب لتحقيق هذا التحول. وبالتالي تنشأ الحاجة إلى إقامة شراكات كبرى من قبيل مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع؛

(د) زيادة الدعم المقدم للبحوث والتطوير: سيتعين على الحكومات والقطاع الخاص تقديم الدعم إلى جهود البحث والتطوير لدفع عجلة الابتكار التكنولوجي وخفض تكلفة تكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما يتيح بشكل مطرد الحد من تكاليف تكنولوجيات

(٥) الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة في العالم لعام ٢٠١٢: موجز تنفيذي (باريس، ٢٠١٢).

الطاقة النظيفة وجعل هذه البدائل جاذبة بصورة متزايدة في جميع أنحاء العالم لتوفيرها المزايا الاقتصادية؛

(هـ) مواصلة توسيع نطاق المشاورات العالمية مع جميع الجهات صاحبة المصلحة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء: ينبغي مواصلة التحاور بين المجتمع المدني والمؤسسات التجارية والشباب والحكومات من أجل ضمان المراعاة الواجبة لوجهات نظر كافة الأطراف صاحبة المصلحة وإدماجها على النحو المناسب في برنامج العقد وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعمليات الأخرى ذات الصلة؛

(و) إيجاد المزيد من الحوافز من أجل إحداث تغيير في السلوك يؤدي إلى إدارة الموارد وتخصيصها بطريقة أكثر استدامة: ينبغي أن تشجع الأنشطة ذات الصلة بعقد الأمم المتحدة على إنتاج الطاقة واستهلاكها على نحو مستدام لكي يكون استخدام موارد الطاقة أكثر إنصافا؛

(ز) التوسع في برامج البيانات والبرامج الإحصائية في البلدان النامية: يلزم توجيه مزيد من الاهتمام إلى الأهداف والمؤشرات والتعاريف الدامجة للطاقة، وتحديد الاحتياجات من البيانات من أجل إلقاء الضوء على الأبعاد والروابط المشتركة العديدة، وكفالة وجاهة تلك الأدوات وإمكانية قياسها على الصعيد الوطني. ويمكن أن يقدم إطار التتبع العالمي الدعم في هذا الصدد؛

(ح) توسيع نطاق الشراكات والالتزامات وزيادتها: ينبغي أن تهدف الإجراءات والبرامج المتصلة بالعقد إلى توسيع نطاق الشراكات الحالية وإقامة شراكات جديدة والحصول على تعهدات إضافية لفائدة الأهداف المرحلية المتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠٢٤ وما بعده؛

(ط) تحسين نشر المعارف والتعهدات والحلول: ينبغي أن يوفر عقد الأمم المتحدة للحكومات والجهات الفاعلة من المنظمات غير الحكومية منبرا لنشر المعارف وعرض وتعميم المساهمات والحلول التي تعجل بتحقيق الهدف النهائي المتمثل في توفير الطاقة المستدامة للجميع.

خامسا – مساهمات الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة

٣٩ - ثمة أهداف طموحة وبرامج ومشاريع زاخرة بالتحديات جار تنفيذها بالفعل أو لا تزال في طور التخطيط أو قيد النظر في إطار المساعي الرامية إلى دعم مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع (SE4All) وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بيد أنه من الواضح أن العديد من الدول الأعضاء والمنظمات الوطنية والدولية لا يزال عاكفا على وضع خطط

محددة طويلة الأجل تشمل الفترة المنتهية بعام ٢٠٢٤. ويُتوقع أن تتضح هذه الخطط والبرامج خلال عام ٢٠١٤ باعتباره العام الأول من عقد الأمم المتحدة.

الدول الأعضاء

٤٠ - أعرب العديد من الدول الأعضاء بالفعل عن تأييده لوضع برنامج قوي للتنفيذ طوال الفترة المشمولة بعقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وتعتبر الدول الأعضاء هذا العقد منبرا شديد الأهمية سيساعد على التعجيل بإجراء التحول اللازم في النظم العالمية للطاقة.

٤١ - وأيّد عدة شركاء التفعيلَ الفوري لفريق التيسير العالمي الذي سيُعنى بإدارة مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع. ويشمل هؤلاء كلا من ألمانيا والدانمرك والسويد والنرويج والنمسا، والمفوضية الأوروبية، والمكتب التنفيذي للأمين العام، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، والبنك الدولي، ومؤسسة الأمم المتحدة، وأعضاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

٤٢ - وتوفر النمسا مرافقَ مكتبية في فيينا لفريق التيسير العالمي التابع لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، كما قدّمت الموظفين للعمل في الفريق. وتستضيف الحكومة منتدى فيينا للطاقة الذي يُعقد كل سنتين ويجتمع في أروقته رؤساءُ الدول والوزراء وخبراء الطاقة وممثلو المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية مناقشة سبل تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وتدعم الحكومةُ كذلك الأهداف التي تتوخى المبادرةُ تحقيقها.

٤٣ - وتعتزم بيلاروس التعاقد في السنوات المقبلة على إنشاء ١٦٠ موقعا إضافيا لتوليد الطاقة من مصادرها المتجددة و ٣٨ منشأة للغاز الحيوي، وتشييد وإصلاح ٣٣ محطة للطاقة الكهرمائية. وقد أُعد برنامجٌ وطني لتنمية المصادر المحلية والمتجددة للطاقة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ يشمل تشييد منشآت لتوليد طاقة الرياح (٤٤٠-٤٦٠ ميغاواط)، و ١٢٦ مضخة حرارية ومنشأة للطاقة الحرارية الأرضية بقدرة إجمالية تبلغ ٨,٩ ميغاواط، و ١٧٢ من سخانات الماء الشمسية ومحطات توليد الطاقة الشمسية. ومن المتوقع، في ظل التقديرات الحالية، أن يسفر تنفيذُ البرامج المذكورة أعلاه عن زيادة استخدام المصادر المتجددة للطاقة بمقدار الضعف بحلول عام ٢٠١٥.

٤٤ - وتهدف البرازيل إلى توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠١٤، مستعينة في ذلك لا بشبكات الكهرباء التقليدية فحسب بل وبالنُظم المختلَطة أيضا سعيا منها لضمان توافر الطاقة لعدد ١,٧ مليون نسمة في إطار البرنامج الوطني لتوفير الطاقة للجميع من أجل الحد من انعدام المساواة على الصعيد الاجتماعي وحفز فرص التنمية. ويضاف إلى ذلك أن استثمارات البرازيل في مجال الطاقة المتجددة في السنوات العشر المقبلة ستصل إلى ما مجموعه ٢٣٥ بليون دولار.

٤٥ - وضخت الصين استثماراتٍ وطنية ضخمة في مجال الإمداد بالطاقة دعما للنمو الاقتصادي المستدام الذي تحقق في السنوات الأخيرة. وتحتل الصين المرتبة الرابعة بين كبرى البلدان المنتجة لطاقة الرياح حيث تنتج منشآتها العاملة ما مقداره ٢٤ غيغاواط، وتهدف الحكومة إلى توليد طاقة الرياح بقدرة تبلغ ١٠٠ غيغاواط بحلول عام ٢٠٢٠. وقد التزمت الصين باستثمار ما يزيد على ٦٧ بليون دولار في الطاقة المتجددة. ولتعزيز التنمية على الصعيد الوطني، اتخذت الصين توفير الطاقة للمناطق النائية في غربي البلد أيضا أولوية من أولوياتها.

٤٦ - وتساهم الدانمرك في المبادرة بسبل متعددة منها تقديم المساهمات المالية دعما للقدرة التقنية لبرنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة، وعن طريق توجيه محور تركيز قوي إلى كفاءة استخدام الطاقة مرتبط بمركز ريسو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي سيهتم بأنشطة التتبع وإدارة المعارف ودعم التنفيذ فيما يتصل بكفاءة استخدام الطاقة.

٤٧ - وتقدم فرنسا الدعم لأهداف المبادرة، ولا سيما من خلال الوكالة الفرنسية للتنمية. وتشمل استراتيجيتها توجيه بليوني يورو إلى البلدان النامية خلال السنوات الثلاث المقبلة للمساعدة في مجالي الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة. وتساهم الوكالة الفرنسية في ذلك من خلال المشاركة في التمويل وتحديد المشاريع في إطار المساهمات الأوروبية المقدمة إلى المبادرة. وتعمل فرنسا، بموازاة ذلك، على إرساء صندوق للدراسة والمساعدة التقنية للارتقاء بمستوى البحوث والخبرات لكي يتسنى وضع خطط عمل لتنفيذ المبادرة في البلدان الأفريقية ودعم تطوير مشاريع الطاقة المستدامة. وسيوفر هذا المرفق خدمات التدريب وبناء القدرات للمؤسسات العامة ومشغلي قطاع الطاقة. وعلاوة على ذلك، أنشأ المرفق الفرنسي للبيئة العالمية تسهيلات بحد أقصى قدره ٥ ملايين يورو لدعم وضع المشاريع المبتكرة لتوليد الطاقة المستدامة في أفريقيا. وفرنسا، إذ تستشرف المستقبل، تقر فيما يتعلق بعقد توفير الطاقة المستدامة للجميع بأن مشكلة الحصول على الطاقة من أصعب المشاكل التي تواجهها البلدان النامية.

٤٨ - ولتحسين التنوع في منظومة مصادر الطاقة، أنشئت ليتوانيا أسواقا لتبادل الوقود الحيوي وزادت وارداتها من الكهرباء المولدة دوليا، وهي تعكف على تشييد محطة للغاز الطبيعي المسيل يبدأ تشغيلها في عام ٢٠١٤ وعلى تنفيذ حزمة تشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بقطاع الغاز. وتؤمن ليتوانيا بأهمية تحقيق الأهداف الثلاثة للمبادرة على الصعيد العالمي، وهي لذلك تساهم في الصناديق الدولية التي تُموّل منها مشاريع كفاءة استخدام الطاقة ومنشآت توليد الطاقة المتجددة التي تتم في البلدان النامية. وتؤيد ليتوانيا بشدة الإجراءات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تحسين النظام القائم لقواعد السلامة النووية الدولية.

٤٩ - واستضافت المكسيك الحوار الإقليمي بشأن مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع الذي عُقد في مدينة ميريدا في آذار/مارس ٢٠١٣. وقد اشترك في جلسة التشاور هذه الحكومة والشركات وجهات من المجتمع المدني، ودُعي فيها إلى إدماج الطاقة على نحو تام في إطار ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية وشُدد على أهمية التمكين من الحصول على الطاقة باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز التنمية. وأطلقت المكسيك برنامجا طموحا لكهربة الريف وهي عاكفة على التوسع في استخدام الطاقة الشمسية وغيرها من أشكال الطاقة المتجددة في المناطق غير المربوطة بشبكات الطاقة مع سعيها في الوقت ذاته إلى زيادة اعتماد شبكات الكهرباء على مصادر الطاقة المتجددة.

٥٠ - ووضع المغرب استراتيجية للطاقة تشمل استحداث منظومة متنوعة من التكنولوجيات التنافسية والموثوق بها، وحشد المصادر المتجددة للطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، وتشجيع كفاءة استخدام الطاقة وإدماجها الفعال في نظام الطاقة الإقليمي. ومن المستهدف أن تصل حصةُ الطاقة المتجددة نسبةً إلى مجموع الإمدادات بالطاقة الكهربائية إلى ٤٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وأنشأ المغرب معهدا للطاقة الشمسية، إضافة إلى شبكات للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، في إطار مؤسسات للتعليم العالي.

٥١ - وترى النرويج أن عقد الأمم المتحدة ينبغي أن يوفر الدعم لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما الجهود المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها. فالعقد يتيح الفرصة لإرساء عدد من الأهداف والإنجازات المرحلية التي يتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠٢٤، دعما للأهداف النهائية التي يرجى تنفيذها من خلال مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. ومن الممكن البدء في تنفيذ تلك الأهداف بالحصول على مزيد من التعهدات وزيادة مشاركة القطاع الخاص ومن خلال الشراكات الجديدة المقامة بين القطاعين العام والخاص لهذا الغرض خصيصا. وينبغي أن تعتبر الدول الأعضاء هذا

العقد منبرا مواتيا لتسليط الضوء على قصص النجاح والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والحلول وتعميمها.

٥٢ - وفي الفلبين، توجد لوائح تشجع استكشاف المصادر المتجددة للطاقة وتطويرها واستخدامها. وتتيح هذه اللوائح للقطاع الخاص حزمة متنوعة من الحوافز الضريبية وغير الضريبية. والفلبين الآن بصدد تنفيذ مشاريع تستخدم فيها التعريفة التفضيلية، وهي تدعم التعجيل بوتيرة برامج كفاءة الطاقة والاقتصاد في استخدامها.

٥٣ - ويعتزم الاتحاد الروسي المساهمة في توطيد التعاون الدولي في قطاع الطاقة. وهو يرى أن إرساء إطار قانوني متعدد الأطراف للتعاون الدولي برعاية الأمم المتحدة أمرٌ له الأولوية في إطار عقد توفير الطاقة المستدامة للجميع. وقد دشن الاتحاد الروسي عدة مبادرات هامة ذات بعد إقليمي وعالمي، منها إعلان وخطة عمل سانت بطرسبرغ بشأن أمن الطاقة العالمي لعام ٢٠٠٦، وكان عضوا مؤسسا في الشراكة الدولية للتعاون في مجال كفاءة استخدام الطاقة. ووفّر الاتحاد مبلغ ٣٠ مليون دولار في شكل مساعدات مالية قدمت في عام ٢٠٠٧ إلى البلدان التي تعاني من ندرة موارد الطاقة، وأطلق مشروع كفاءة استخدام الطاقة في القرن الحادي والعشرين للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ وقدم إليه التمويل، وأعد تقريرا مفاهيميا عن المشروع المتعلق بتقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في مجال التنفيذ الناجح لخطة العمل العالمية وأحاله إلى لجنة الطاقة المستدامة باللجنة الاقتصادية لأوروبا. وسيقوم أيضا بالترويج لإبرام اتفاقية بشأن أمن الطاقة على الصعيد الدولي. وعلى الصعيد الوطني، أرسى الاتحاد الإطار القانوني والمؤسسي اللازم للتوصل إلى الحلول الناجعة لمشاكل كفاءة استخدام الطاقة. وأُقِّر برنامج ''الاقتصاد والكفاءة في استخدام الطاقة في الفترة المنتهية بعام ٢٠٢٠'' وخصصت له نفقات يتوقع أن تبلغ على صعيد الاتحاد ٧ بلايين روبل في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

٥٤ - وستقوم المملكة العربية السعودية بإنشاء ما لا يقل عن ٧٠ محطة في أنحاء المملكة لقياس القدرة على توليد الكهرباء من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والنفايات. وتعتزم اجتذاب تمويل قدره ١٠٩ بلايين دولار لإنشاء قطاع منتج للطاقة الشمسية سيولد ثلث احتياجاتها من الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٢، أي ما يقرب من ٤١ ٠٠٠ ميغاواط.

٥٥ - ووجهت جنوب أفريقيا، من خلال مرفقها الوطني للكهرباء إسكوم (Eskom)، مزيدا من التركيز إلى توفير الكهرباء لساكني الأرياف وسكان المناطق الفقيرة. وقد حققت إسكوم نجاحا كبيرا في الإمداد بالكهرباء حيث ربطت ٤,٠٧ ملايين من الأسر المعيشية

بشبكة الكهرباء ووفرت الطاقة لغير المستفيدين من شبكة الكهرباء (من خلال تكنولوجيا التحويل الفلطاضوئي) إلى ٠٠٠ ٦ أسرة معيشية أخرى من خلال المشروع المشترك بينها وبين شركة شِل.

٥٦ - أما الإمارات العربية المتحدة، فقد أطلقت مبادرات ونفذت أنشطة على المستوى الدولي تشمل ما يلي: إنشاءُ صندوق أبو ظبي للتنمية برنامجا للقروض الميسرة بقيمة ٣٥٠ مليون دولار لتمويل الطاقة المتجددة في البلدان النامية، بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة؛ وتكوين الصندوق المذكور صندوق الشراكة بين الإمارات العربية المتحدة ومنطقة المحيط الهادئ الذي يرصد مبلغ ٥٠ مليون دولار في شكل منح تقدم لتمويل مشاريع الطاقة المتجددة في البلدان المحيط الهادئ الجزرية النامية في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨؛ واستكمال محطة لتوليد الطاقة أنشئت في موريتانيا بتكنولوجيا التحويل الفلطاضوئي للطاقة الشمسية وبقدرة ١٥ ميغاواط، مُولت عن طريق المنح وعُدّت أكبر محطة لتوليد الطاقة بتكنولوجيا التحويل الفلطاضوئي للطاقة الشمسية في القارة الأفريقية، إضافة إلى قيام شركة مصْدَر بتنفيذ مشروع مموّل بمنح لتوليد طاقة ريحية بقدرة ٦ ميغاواط في سيشيل في عام ٢٠١٣؛ وتركيب ٦٠٠ نظام محدود النطاق للطاقة الشمسية لفائدة المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق نائية في أفغانستان وتخصيص شركة مصْدَر جائزةً هي جائزة زايد لطاقة المستقبل تُمنح لمقدمي الحلول المبتكرة في مجال الطاقة النظيفة ومروجيها؛ وتوفير صندوق أبو ظبي للتنمية لما يزيد على ١٣٥ مليون دولار في شكل تمويل قُدّم بشروط ميسرة لمشاريع تتعلق بتوفير الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في البلدان النامية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١؛ وتوجيه شركة مصْدَر استثمارات بمبلغ ٥٤٠ مليون دولار كرؤوس أموال للمجازفة بتمويل مشاريع في مجال تكنولوجيات الجيل التالي لتوليد الطاقة النظيفة؛ وتقديم تبرعات مالية كبيرة لدعم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. والإمارات العربية المتحدة عضو مؤسس في مشروع أطلس العالمي لمصادر الطاقة المتجددة ومساهم رئيسي في النواحي التقنية والمالية للمشروع. وتشمل المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها الإمارات العربية المتحدة على الصعيد الوطني ما يلي: افتتاح مدينة مصدر التي تعد مركزا للتكنولوجيا النظيفة ونموذجا للاستدامة الحضرية؛ ووضع أولى أهداف الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط؛ وافتتاح شركة مصْدَر في عام ٢٠١٣ لمحطة سميت شمس ١ هي أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم وتعمل بقدرة ١٠٠ ميغاواط؛ ووضع إمارة دبي هدفا يقضي بتخفيض الطلب بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠.

٥٧ - وتؤيد الولايات المتحدة الأمريكية المبادئ والأهداف المرجوة التي تتضمنها خطة العمل العالمية لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، التي عرضت في مؤتمر الأمم المتحدة

للتنمية المستدامة. ويتبدى هذا التأييد في الأنشطة الحالية وتلك المقرر تنفيذها على صعيد العديد من الأجهزة الحكومية. وتوفر الولايات المتحدة موارد ضخمة في شكل منح وقروض وضمانات للقروض، ممولة من مخصصات رصدَها الكونغرس لهذا الغرض ومن مصادر أخرى في إطار سلطات منح القروض وضمانات القروض، ويناهز إجماليها معا مبلغ بليوني دولار يوجه لمشاريع الطاقة النظيفة وذلك للنهوض بأهداف المبادرة. ونفذت منذ انعقاد المؤتمر السالف الذكر أنشطة كبرى تشمل ما يلي: (أ) تقديم المساعدة التقنية من أجل تحسين البيئات التمكينية بسبل منها مثلا إيفاد بعثتين للشركاء للمساعدة في وضع خطط العمل القطرية، ومبادرة بناء القدرة على التخطيط لخفض الانبعاثات التي أطلقت لدعم التخطيط لخفض الانبعاثات واعتماد الطاقة النظيفة في ٢٠ بلدا، والشراكة العالمية للطاقة الحيوية التي تهدف إلى التشجيع على التطوير المستدام لمصادر الطاقة الحيوية في غرب أفريقيا؛ (ب) المشاركة في شراكات تكنولوجيا الطاقة النظيفة من قبيل المؤتمر الوزاري العالمي للطاقة النظيفة ومبادرة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة المعروفة باسم ''تحديات الطاقة الكبرى والتنمية: توفير الطاقة لقطاع الزراعة'' ومبادرة الوكالة نفسها التي تحمل اسم ''التحالف العالمي لمواقد الطهي النظيفة''؛ (ج) تمويل وتعبئة رأس المال الخاص من خلال شركة الاستثمار الخاص الخارجي ومصرف التصدير والاستيراد ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية ووزارة التجارة والتنمية التابعة للولايات المتحدة وهيئة الائتمان الإنمائي في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الخزانة. وقد تعهدت الولايات المتحدة، في مبادرة أطلقتها في الآونة الأخيرة باسم ''توفير الطاقة لأفريقيا''، بتقديم تمويل قدره ٧ بلايين دولار على مدى خمس سنوات من أجل التمكين من الوصول إلى شبكات الكهرباء. وتعهد القطاع الخاص، إلى جانب ذلك، بتقديم تمويل إضافي قدره ٩ بلايين دولار.

المنظمات المتعددة الأطراف

٥٨ - ما برح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يقدمون كامل الدعم لعقد توفير الطاقة المستدامة للجميع. فعلى الصعيد الداخلي، التزم زعماء الاتحاد الأوروبي بتحويل أوروبا بحلول عام ٢٠٥٠ إلى اقتصاد شديد الكفاءة في استخدام الطاقة ومنخفض الانبعاثات الكربونية. وتتضمن استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ للنمو أهدافا تتمثل في خفض انبعاثات غاز الدفيئة إلى ما تحت مستويات التسعينيات من القرن الماضي بنسبة ٢٠ في المائة، وتوليد نسبة ٢٠ في المائة من الطاقة من مصادر متجددة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة بنسبة ٢٠ في المائة. ويبرز برنامج التغيير كأولوية من أولوياته الرئيسية توفيرَ خدمات الطاقة المستدامة الآمنة والنظيفة بتكلفة ميسورة. وقد قطعت المفوضية الأوروبية التزاما قويا إزاء توفير الطاقة

المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وذلك في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي المعقود عام ٢٠١٢ بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أن تحسين استدامة الطاقة من خلال تنويع مصادرها وتوفيرها بأسعار ميسورة وإقامة قنوات الحوار بشأنها مع بلدان ثالثة مجالات ينبغي أن يُنظر إليها في المستقبل على سبيل الأولوية. وحشد الاتحاد الأوروبي بالفعل أكثر من ٥٠٠ مليون يورو لحلول الطاقة في المناطق الريفية وبالنسبة لغير المستفيدين من شبكاتها ولتقديم المساعدة التقنية. وسيكون التفاعل القوي مع القطاع الخاص والسلطات المحلية والمجتمع المدني فيما ينفذ كل منهم من أنشطة وما يتبعه من أساليب الإدارة الرشيدة أمرا ذا أهمية حاسمة، إذ أن هذه الأطراف لها دور رئيسي ينبغي أن تؤديه على صعيد تصميم أطر السياسات الوطنية التي تحفز الاستثمار في مجال الطاقة المستدامة.

٥٩ - والتزمت مجموعة البنك الدولي بزيادة التمويل الذي تقدمه لمجال الطاقة بمقدار الضعف وتقديم المساعدة التقنية إلى بلدان عدة مشارِكة في مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع. وتقدم المجموعة الدعم أيضا إلى مبادرات تنفذ في إطار الشراكة مع برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة. فقد أطلقت المجموعة على سبيل المثال برنامجا عالميا للمساعدة التقنية يرتبط بالمبادرة ويتوافر له تمويل قدره ١٥ مليون دولار مقدم من برنامج المساعدة الآنف الذكر. وثمة مبادرة جديدة هي برنامج وضع خرائط مصادر الطاقة المتجددة الذي سيتم في إطاره إعداد الخرائط التي يحتاج إليها كل من الحكومات ومصممو المشاريع لتحديد ''معاقل'' الموارد المتجددة على الصعيد الوطني. وأدخلت المجموعة العمل أيضا بخطة عالمية لتطوير الطاقة الحرارية الأرضية لتحسين إدارة مخاطر الحفر الاستكشافي والحد منها وتوفير الطاقة لملايين البشر. وكان الهدف الأصلي لهذه الخطة هو حشد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار. ويكمل هذا الهدف التمويل الذي تقدمه المجموعة للأنشطة المتعلقة بتطوير الطاقة الحرارية الأرضية الذي زاد من ٧٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٣٦ مليون دولار في عام ٢٠١٢. وعلى صعيد آخر، وافق أعضاء الشراكة العالمية التي يقودها البنك الدولي للحد من اشتعال الغاز على امتداد الأعمال إلى مرحلة رابعة، وهو ما ساعد بالفعل على تقليل اشتعال الغاز بنسبة ٢٠ في المائة في جميع أنحاء العالم منذ عام ٢٠٠٥. وبالنسبة للأنشطة التحليلية، قادت مجموعة البنك الدولي فريقا من الخبراء من ١٥ وكالة لإعداد تقرير إطار التتبع العالمي لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع.

٦٠ - اختيرت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة من قبل الجهات صاحبة المصلحة في المبادرة وأعضاء الوكالة نفسها لتكون مركزا للطاقة المتجددة في إطار المبادرة. وقدمت الوكالة الدولية حتى وقتنا هذا الدعم المباشر لأنشطة المبادرة ومنها تقرير إطار التتبع العالمي، وأطلقت سبع مبادرات عالية الأثر، وساهمت في المناقشات المجراة لتحديد طرائق عمل المبادرة. ومن

مساهمات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة مبادرة REMAP2030 وهي خارطة للطريق وُضعت لتوضيح المسارات الممكنة والإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها لتحقيق الهدف المنشود المتمثل في زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في منظومة الطاقة العالمية بمقدار النصف. واستكمالا للعمل الذي تضطلع به المبادرة، تتيح الوكالة الدولية مواردها وأدواتها للنهوض بنشر استعمالات الطاقة المتجددة. والوكالة مكلفة على وجه التحديد بالتركيز على هدف المبادرة المتعلق بالطاقة المتجددة، ولكن عملها يشمل أيضا طائفة عريضة من الأنشطة ذات الصلة بالمراكز الإقليمية المعنية بتوفير الطاقة المستدامة والمركز المواضيعي المعني بكفاءة استخدام الطاقة. ولذلك تعكف الوكالة على إقامة علاقاتٍ مؤسسية مع كل من المراكز التابعة للمبادرة لكي تساهم في الجهد المبذول عموما في إطارها وتحسن تدفق المعلومات وتوطد الصلات المثمرة بين الأطراف.

٦١ - وقطع مصرف التنمية الأفريقي التزاما مؤسسيا إزاء المبادرة وشارك بنشاط في عمليات الحوار الوطني في البلدان المشاركة. وشملت تلك الأنشطة إعداد الوثائق الاستراتيجية ذات الصلة بالمبادرة، وتيسير مشاركة بلدان أفريقية وتسهيل الإجراءات الوطنية، وحشد التمويل، والمشاركة في المناسبات الخاصة بالمبادرة.

٦٢ - وتشمل الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها مصرف التنمية الآسيوي فيما يتعلق بالمبادرة ما يلي: إعداد الوثائق الاستراتيجية، وتيسير مشاركة بلدان آسيوية وتسهيل الإجراءات الوطنية، والمشاركة في بعثات قطرية استطلاعية، وتعبئة التمويل عن طريق الإقراض في قطاع الطاقة وتقديم المساعدة التقنية.

٦٣ - أما مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، فتتمثل الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها فيما يتعلق بالمبادرة ما يلي: التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحضير ١٩ تقريرا وطنيا عن الطاقة والتنمية (دراسة تحليلية للثغرات) لتحديد القطاعات التي يتسع فيها المجال لاتخاذ إجراءات وطنية. وقد التزم المصرف بحشد التمويل عبر برنامجه المتعلق بالطاقة المستدامة، وأدرج الطاقة في قائمة الأولويات في استراتيجيته الإقليمية.

منظومة الأمم المتحدة

٦٤ - هناك منظماتٌ كثيرة من منظمات الأمم المتحدة المنضمة لعضوية شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة تشارك بالفعل في الجهود المبذولة لدعم عقد توفير الطاقة المستدامة للجميع، وأعلنت عن التزامات إضافية في هذا الصدد.

٦٥ - فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلا سيكفل ربط أنشطة العقد بالأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية في سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة التي ستوضع في المستقبل، وإجراءات متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمناقشات المستمرة بشأن تغير المناخ المعقودة طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وسيقوم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع شركاء رئيسيين، بتوفير المشورة التقنية من أجل إيجاد حلول محددة في مجال الطاقة المستدامة، ولا سيما الحلول المتعلقة بخيارات توفير الطاقة استنادا إلى نهج قاعدي/لامركزي. وسيواصل البرنامج الإنمائي أعماله الجارية من أجل توفير المساعدة التقنية التي تهدف إلى التوسع في اعتماد النُهج ''المنطلقة من القاعدة'' في قطاعات محددة من قطاعات الطلب مثل التعليم والصحة والزراعة وعمالة الشباب والمشاريع الصغيرة والإسكان الريفي والحضري.

٦٦ - وتعتبر منظمةُ الصحة العالمية مبادرةَ توفير الطاقة المستدامة للجميع فرصة ذهبية للتخفيف من العبء الهائل للمرض والوفاة المرتبط بانعدام القدرة على الوصول إلى حلول الطاقة الحديثة والنظيفة والاستخدام غير الفعال للطاقة. ويمكن تحقيق مكاسب كبيرة في مجال الصحة تنتج عن الانتقال إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة في مكان العمل والسكن والمجتمع المحلي، بما يجعل من الصحة أحد مؤشرات التقدم نحو تحقيق جميع أهداف المبادرة. ويمكن اعتماد مؤشرات صحية قَيّمة لقياس التقدم المحرز في المبادرة، منها تتبع التحسن في إمكانية وصول الأسر المعيشية ومرافق الرعاية الصحية إلى الطاقة النظيفة والمستدامة، والانخفاض في درجة التعرض لتلوث الهواء في الأماكن المغلقة والأماكن المفتوحة وأعباء المرض المرتبطة به، إضافة إلى السلامة المهنية في قطاع الطاقة.

٦٧ - وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لعقد توفير الطاقة المستدامة للجميع من خلال الانخراط في شراكات مع جهات متعددة معنية وعن طريق تعزيز إطار التتبع العالمي. وقد أنشئت حكومة الدانمرك مركزا لكفاءة استخدام الطاقة تابعا لمركز ريسو الذي يديره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسيُعنى هذا المركز بأنشطة التتبع وإدارة المعارف ودعم التنفيذ ذات الصلة بكفاءة استخدام الطاقة. ويضاف إلى ذلك أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيعزز جهوده الإقليمية وسيستعين بحافظة البرامج المتصلة بالطاقة التي يديرها مرفق البيئة العالمية التابع له. وسيشرع البرنامج في وضع معايير استدامة الطاقة المتجددة مستندا في ذلك إلى العمل الذي أتمه الفريق المعني بالموارد الدولية، وسيشجع اتباع نهج متكامل إزاء أهداف المبادرة بما يتيح الاستفادة من المنفعة المتبادلة والآثار التآزرية في الجوانب المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الطاقة وكفاءة استخدامها ومصادرها المتجددة. وسيساهم البرنامج في تبادل المعارف والتوعية من خلال منشوراته الرئيسية (مثل منشور توقعات البيئة العالمية)؛ وأنشطة

الاتصالات والتوعية بما في ذلك الحملات الإعلامية المتعددة الوسائط؛ والشبكات بما فيها الشبكات الإقليمية لمسؤولي شؤون تغير المناخ ومراكز تكنولوجيا المناخ وشبكاتها، إلى جانب الدعم المقدم إلى شبكة حلول الطاقة النظيفة؛ والمؤتمر الدولي للطاقة المتجددة الذي يُعقد كل سنتين الذي تيسره شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين (REN21).

٦٨ - أما منظمةُ الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فلديها برنامج متعدد الشركاء اسمه سلاسل الإمداد بالغذاء المرشِّدة لاستهلاك الطاقة في خدمة السكان والمناخ، وهو برنامج يبلور التزام المنظمة إزاء تنفيذ المبادرة. ولمنظمة الأغذية والزراعة دور بارز في فرصتين من الفرص العالية الأثر الواردة في برنامج العمل العالمي وهما: رئاسة اللجنة التوجيهية المعنية بالطاقة الحيوية المستدامة؛ والمشاركة في زيادة الجهود المتعلقة بالفرصة العالية الأثر التي تتناول ''الصلة بين المياه والطاقة والغذاء''. والصلة بين الغذاء والطاقة والمياه وكذلك بين المناخ والأراضي والطاقة والمياه والتنمية عنصران مهمان ينبغي أخذهما في الاعتبار في سياق تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وبرنامج سلاسل الإمداد بالغذاء المرشِّدة لاستهلاك الطاقة في خدمة السكان والمناخ يتصدي لهذه التحديات بالعمل على تحقيق أهداف مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع في كل مراحل السلسلة الزراعية الغذائية. وترد فيما يلي أمثلة على الأنشطة المنفذة: وضع مجموعة تقييمات قوية وفعالة من حيث التكلفة للصلة بين المياه والطاقة والغذاء، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في مختلف مراحل السلسلة الزراعية الغذائية، وتحسين فرص الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسورة للحد من خسائر الأغذية.

٦٩ - وتتبع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) استراتيجية تنفذ انطلاقا من الانجازات التي حققتها المنظمة، مع التشديد على الطاقة المتجددة والأهداف ذات الأولوية التي تركز على ما يلي: (أ) التعليم وبناء القدرات؛ (ب) تقاسم الممارسات المثلى والمعارف العلمية والتكنولوجية؛ (ج) تعزيز وضع السياسات المتعلقة بالطاقة وإرساء المعايير. وتُنفذ الأهداف المرتبطة بأنشطة اليونسكو في إطار البرنامج العالمي للتثقيف والتدريب في مجال الطاقة المتجددة. وتشمل استراتيجية اليونسكو توفير المساعدة للدول الأعضاء من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة من خلال سياسات وأطر مؤسسية فعالة بهدف تعزيز استخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة. ومساهمة اليونسكو تعتبر عاملا حفاز للمشاريع ذات التأثير المضاعف ويمكن أن تزيد من التمويل المتوافر. وفي مثال على ذلك، أُطلقت مبادرةٌ باسم آفاق الطاقة المتجددة لمواقع اليونسكو للتشجيع على اتخاذ المحميات الأحيائية ومواقع التراث العالمي التابعة للمنظمة مراصِدَ ميدانية للاستخدام المستدام لمصادر الطاقة المتجددة.

٧٠ - أما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وشركاؤها، فستتمثل مساهماتهم المحتملة في مسألة الطاقة في تنفيذ برامج المراقبة الأرضية والبحرية والفضائية التي توفر لصانعي القرار المعلومات عن مخزونات الطاقة في المواقع المختلفة وتعهد تلك البرامج. وبرامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مثل برنامج المناخ العالمي الذي يشمل البرنامج العالمي لبحوث المناخ، والهيئات التي تشارك المنظمة في رعاية أعمالها مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تساعد كلها على حشد خبرات الأوساط العلمية التي تساهم في الدراسات والتقييمات المتعلقة بتغير المناخ، كما تحسن تلك البرامج الوعي بأنماط الطلب العالمي على مصادر الطاقة المعتمدة على المناخ. كما أن لجنة علم المناخ التابعة للمنظمة تؤدي دورا رياديا على الصعيد العالمي في مجال تعزيز الخبرات والتعاون الدولي في مجال علم المناخ. وسيوفر الإطار العالمي للخدمات المناخية فرصة سانحة للمنظمة والوكالات الشريكة لمعالجة المسائل المتعلقة باحتياجات مستخدمي المعلومات المناخية ذات الصلة بقطاع الطاقة. وسوف يحدد هذا الإطار احتياجات الرصد والبحوث واحتياجات إعداد المعلومات والتنبؤ بأحوال الطقس التي ستساعد على تحسين الخدمات المناخية المقدمة لقطاعات الطاقة، بحيث يجري بدعم من الجهات المانحة والوكالات الراعية تلبية تلك الاحتياجات.

٧١ - برنامج البداية النظيفة (CleanStart) هو نهج مبتكر يتبعه صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ليتيح للأسر المعيشية الفقيرة إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة الرخيصة والمستدامة. ويرمي البرنامج إلى دعم الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض وأصحاب المشاريع البالغة الصغر لتمكينهم من الحصول على الطاقة الحديثة من خلال التمويل البالغ الصغر. وقد صُمم لكي يقدم الدعم لتمكين ٢,٥ مليون نسمة على الأقل من الاستفادة من طاقة أنظف وأكثر كفاءة بحلول عام ٢٠١٧. وسوف يدعم البرنامج ما يصل عدده إلى ١٨ من مقدمي الخدمات المالية في ستة بلدان في آسيا وأفريقيا من أجل تقديم التمويل البالغ الصغر لحلول الطاقة النظيفة. وسيعمل أيضا على بناء سلسلة إمدادات مستدامة لتكنولوجيات الطاقة أو خدماتها المختارة للإقراض. ويتولى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تنفيذ البرنامج بالتعاون الوثيق مع مرفق البيئة العالمية. ويبلغ مجموع القروض التي سيقدمها البرنامج طيلة فترة تشغيله ٦٠ مليون دولار، مما ينطوي على إمكانية تخفيض ما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ طن من ثاني أكسيد الكربون. ويمكن للبرنامج، الذي يقوم على استثمار أولي قيمته ٢٦ مليون دولار، أن يحشد مبلغا إضافيا قدره ٤٩,٥ مليون دولار أمريكي من خلال التعاون مع جهات فاعلة أو برامج أخرى في مجالات إعادة التمويل (٣٠ مليون دولار)، وتطوير سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة في مجال الطاقة (١٨ مليون دولار)، وتمويل الكربون (١,٥ مليون دولار).

٧٢ - ويمكن للصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن يعزز مشاركته في قطاع الطاقة في المناطق الريفية بالنظر إلى صلاته القوية مع مؤسسات التمويل البالغ الصغر. ويحتاج الصندوق إلى إسباغ

قيمة إضافية على ''تعزيز مهارات مباشرة الأعمال الحرة والتجارية وتشجيع الاستثمار الخاص'' من خلال تحسين سبل حصول سكان الريف على التمويل. ومن الأمثلة على ذلك تمويل نظام للري بالتنقيط يعمل بالطاقة الشمسية في بنن (منحة بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار جار إعدادها).

٧٣ - وسيستمر البرنامج الفرعي المعني بالطاقة المستدامة الذي استحدثته اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال لجنتها للطاقة المستدامة وهيئاتها الفرعية، في توفير منبر للحوار والتعاون الدوليين فيما بين الدول الأعضاء. وسيركز عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على المسائل المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة، وتوليد كهرباء أنظف من الوقود الأحفوري، والطاقة المتجددة، واستخراج الميثان من الفحم المعدني، وتصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية. وستواصل لجنة الطاقة المستدامة حوارها بشأن أمن الطاقة. وستحدد مساهمة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أنشطة عقد الأمم المتحدة بحيث تتواءم مع الأهداف ومجالات العمل المشار إليها في الاتفاق الذي أبرمته الدول الأعضاء في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٧٤ - أما برامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وأنشطته ذات الصلة بمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع، فتتلخص في تطوير سلع الطاقة وخضرنة التجارة الدولية. ويشمل برنامج تطوير سلع الطاقة، في جملة أمور، الحد من عدم تكافؤ المعلومات من أجل زيادة إمكانية الحصول على الطاقة وتعزيز كفاءتها، والترويج لإدماج الغاز الطبيعي في منظومة الطاقة العالمية، وزيادة المشاركة المحلية للحد من الافتقار إلى الطاقة، والتفاوض على العقود لكفالة الإنصاف في تقاسم العائدات وتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة، والتخفيف من تأثير تقلب أسعار الطاقة من أجل تحسين إمكانية توافرها للجميع، ووضع سياسات في مجالات التجارة والمنافسة والاستثمار من أجل تطوير الطاقة. ويُقصد بخضرنة التجارة الدولية سلاسل الإمداد بالسلع الأساسية ذات الصلة بأشكال الطاقة النظيفة. وتؤدي التجارة الدولية التي تنطوي على انبعاثات عالية لثاني أكسيد الكربون والبصمة الكربونية المترتبة على نقل البضائع إلى صعوبات تعوق فعالية تحويل الاقتصادات إلى اقتصادات خالية من الكربون. وفي هذا السياق، لا بد من وضع معايير عالمية تتجاوز حصر انبعاثات غازات الدفيئة. فينبغي، على سبيل المثال، أن تتضمن معايير السلع الغذائية الزراعية حساب ''البصمة البيئية'' من ''المنتِج إلى المستهلك''. ويشمل نشاطان من أنشطة هذا البرنامج مبادئ كفاءة الوقود واستدامته في مجال نقل البضائع برا، ومبادرة الأونكتاد للوقود الحيوي.

٧٥ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تيسير توافق الآراء بهدف تشجيع التعاون الإقليمي على تعزيز أمن الطاقة واستخدامها المستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكان منتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي

عُقد في الاتحاد الروسي في أيار/مايو ٢٠١٣ أول مؤتمر وزاري دولي عن الطاقة يُعقد برعاية الأمم المتحدة. وقد تمخض الاجتماع عن اعتماد الإعلان الوزاري بشأن التعاون الإقليمي من أجل تعزيز أمن الطاقة واستخدامها المستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخطة العمل المتعلقة بالتعاون الإقليمي من أجل تعزيز أمن الطاقة واستخدامها المستدام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨. وتنفذ اللجنة، بدعم تمويلي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وحساب الأمم المتحدة للتنمية، مشروعا متعدد السنوات لتوسيع نطاق حصول المجتمعات الريفية على خدمات الطاقة الحديثة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص المراعية لمصالح الفقراء. ويعمل هذا المشروع على تنمية القدرات الوطنية والمحلية لجذب استثمارات القطاع الخاص في مجال توفير الطاقة في المناطق الريفية باستخدام موارد الطاقة المتجددة المتاحة محليا.

٧٦ - وستواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الاضطلاع بدور رئيسي في تنسيق أنشطة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، وستدعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وقامت الإدارة، بصفتها أمانة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، بتنسيق مشاركة المنظمات الأعضاء في العملية التشاورية بشأن الطاقة وأنشطة المبادرة لما بعد عام ٢٠١٥. وتدعم الإدارة أيضا الجهود الرامية إلى إحداث تحول عالمي في نظم الطاقة، وتقود شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير حد أدنى من الطاقة الكهربائية للتشجيع على إمداد المجتمعات الريفية المعزولة بالكهرباء باستخدام أنظمة قائمة بذاتها. وتستعد الإدارة أيضا لإجراء دراسة استقصائية عن أنشطة التعاون الدولي في المناطق الريفية، وتعكف على تنظيم مؤتمر عالمي عن تنمية القدرات من أجل توفير سبل الحصول على الطاقة المستدامة في المناطق الريفية، يزمع عقده في إثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وستعمل الإدارة على توطيد التعاون بين وكالات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ البرامج التي تدعم العقد والصلة بين الطاقة والمياه والصحة والأمن الغذائي والزراعة والمسائل الجنسانية والتعليم.

٧٧ - وتشارك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وإسداء المشورة في مجال السياسات دعما لتوفير سبل حصول البلدان النامية على الطاقة النظيفة والكفؤة لاستخدامها في الأغراض الإنتاجية. واليونيدو على أهبة الاستعداد لدعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة من خلال التركيز على اتخاذ إجراءات ومبادرات ملموسة لتمكين الانتقال العالمي إلى نموذج ''أكثر اخضرارا'' للتصنيع والنمو الاقتصادي. وستساعد اليونيدو الدول الأعضاء من خلال مبادرات تدعم وضع خطط عمل وطنية في مجال كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، وستشجع وتدعم نشر نظم إدارة الطاقة ومعاييرها وسياساتها المثلى والممارسات المتعلقة بالتدقيق والإدارة في مجال الطاقة. وتُعد اليونيدو بمثابة المنظمة الرائدة، في إطار المبادرة، التي تهتم بكفاءة استخدام الطاقة ومعايير

الطاقة المتجددة، وهي تتعاون في هذين الموضوعين مع مرفق البيئة العالمية والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس باعتبار ذلك من مجالات الفرص العالية الأثر.

المنظمات غير الحكومية

٧٨ - تجمع شبكة الممارسين في مجال الحصول على الطاقة التابعة لمؤسسة الأمم المتحدة مسؤولي الشركاتِ والمستثمرين وممثلي منظمات المجتمع المدني العاملين في مجال تقديم خدمات الطاقة المستدامة إلى المجتمعات المحلية والأسر المعيشية في المناطق المحرومة من الوصول إلى شبكات الكهرباء. وتركز شبكة الممارسين، التي يربو عدد أعضائها على ٣٠٠ ١ عضو، على تطبيقات الطاقة المستدامة التي تستند إلى آليات السوق، مع تسليط الضوء على الحلول القائمة على الشبكات المصغرة والحلول الخارجة عن شبكات الإمداد، وهي تحفز على تقديم خدمات الطاقة بغية تحقيق هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠. وفي إطار مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، تقود مؤسسة الأمم المتحدة جهودا تبذل بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وترمي إلى ربط الحصول على الطاقة بتوفير الرعاية الصحية للمرأة. وستجمع هذه المبادرة المتعددة التخصصات شركاء من قطاعات الطاقة والصحة والحكومة والأعمال والمجتمع المدني بهدف استحداث وتقديم حلول مستدامة ولامركزية لإمداد المناطق النائية بالطاقة. وستساعد مؤسسة الأمم المتحدة المرافق الصحية في المناطق النائية على الحصول على الكهرباء وتشغيل المعدات الطبية التي تحتاجها لتحسين صحة المرأة، وتدفع عجلة التقدم نحو حصول الجميع على الطاقة. أما الشراكة العالمية من أجل تشييد المباني المقتصدة في استهلاك الطاقة، فهي شراكة بين القطاعين العام والخاص ترمي إلى مساعدة واضعي السياسات في تنفيذ السياسات والبرامج التي تزيد من الاستثمار في تشييد المباني المقتصدة في استهلاك الطاقة. ويعمل التحالف العالمي من أجل مواقد الطهي النظيفة على تحسين سبل الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة من خلال إيجاد سوق عالمية تزخر بحلول الطهي المترلي النظيفة والفعالة.

٧٩ - ونشرت جمعية العمل الملموس المحدودة تقرير توقعات حصول الفقراء على الطاقة لعام ٢٠١٣ الذي يركز على المساهمة التي يمكن لتحسين سبل الحصول على الطاقة أن يقدمها إلى الخدمات المجتمعية الحيوية مثل الصحة والتعليم وخدمات الهياكل الأساسية، بما في ذلك المياه وإنارة الشوارع. ويركز النهج الذي تتبعه الجمعية في سبيل تحقيق هدف توفير الطاقة للجميع على مجموع من يتمتعون بسبل الحصول على الطاقة، مع مراعاة تحديد من يحصلون على الطاقة في الأسر المعيشية والشركات وفي المجتمع المحلي وكيفية استخدام تلك الطاقة.